

اي ان قلنا ان اللين ونحوه ماخوذ بالعمارة فان قلنا انه ماخوذ  
 بالاباحة وان السكاة هي المعارة لاخته لينا وهكذا نبي معوية  
 وبه صرح شيخ الإسلام في الروضة وغيره وهو المعتمد قالوا  
 قاله كعضي امر قال يختم هذه العبارة من ان زاد ما قبله لفظ  
 العارية قائم مقام لفظ الاباحة فتأمل وتكون العارية  
 اي عمتها وينبغي ان يشيخ المتر وتكون العارية مطلقة  
 ومقيدة بمدة اي وهي اولى فالتركيب في النسخة الاولى باي  
 مقدمها والتاينك في النسخة الثانية نظر المفضل في  
 والعبارة الرجوع اليها اي العارية المطلقة والمقيدة  
 وللستيملا في الرد فيها متى شاء الالباس المعتود كاجازة  
 من اجازتين كما مر في موضع الرجوع والردية كالميل منها  
 اعارة الارض لدفع المديت اذ انزل في القصر وان لم يوار  
 بالتراب اوله ويصل اليه قراره فيمنع عليه حتى يندرس الزه  
 لان في عوده اذ رآه ومنها اعارة السرة للمصلحة العرض  
 حتى يفرغ منه ومنها اعارة الارض للزرع فيمنع عليه حتى  
 يبيغ او ان قلنا ان القصر يتاحر ويترك علم انما تفتح  
 يموت احد ما وجنونه او اغاييم ونحو ذلك ويجب على  
 الورثة والاولاد العارية مؤثرا ولو بعد طلب منهم وان  
 اضروا العبد فلا ضمان ولا اجرة وموتة الرد في تركته اولفير  
 عذر فليس ضمان والاجرة وموتة الرد ولا يلزم المستير  
 ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علم الرجوع المهر ويلزمه  
 الرد عند علمه او خوفه وموتة الرد عليه اذ لا استعاب  
 من مستاجر ورد على المالك وخرج بموتة الرد بموتة المعاد  
 نهي



ليني على انك فان كرطت على المستعير كقولك اعتركت هذه الدابة  
 بعقلها او لتعلمها في اجارة فاسدة نظرا للفقوح بليريد اجرة  
 المشد ولا ضمان لهما ان تلت بغير تصير ولو بغير الماذون وله  
 ولا يجب عليه ردها ولا موتة ردها لئلا يتسبب في تعلمه مما ذكر  
 هنا ان نحو كونها الماخوذة منه بانه لسريره ومكلفه فحان  
 القهوة بها وتبين الفقاه كذلك ان كان بغير مقابل فالكون  
 والنجان والقنينة مصنونات لانها ماخوذة بالعارية  
 الفاسدة دون الماء والتموة والفقاع فانها ماخوذة بالاجرة  
 فان كان ما ذكر بمقابل ولو قبل فيها الماء والقوة والفقاع  
 مصنونات لانها ماخوذة بالبيع الفاسد دون الكوز والفقاع  
 والقنينة لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة وهذا حكم  
 الضمان الواقع في الارياء وهو ان يرضى خصمه من احد  
 ما لا يرد فوله دابة لياخذ لينا ويعلمها فلا ضمان في الدابة  
 لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة واللبس مصنون على  
 من اخذه لانه بالبيع الفاسد فيمنع منه ما كلفها ويطلبه  
 بقيمة تلفها وما دفعه من المال فتأمل اي العارية  
 اي معنى المعار اذا تلفت ولو بغير تصير وخرج به  
 ما اذا تلفت نبي مصنونة على تلفها بالبدل المشري  
 مصنونة اي وكذا سرجهما واكافها ونحوها مما يتبع به  
 معها خلاها في باب العبد ونحوه وولد الدابة ونحوه  
 يوم تلفها اي وقتها ولو تلفت لان في وجوب المثل  
 فحينئذ المستير ما نكفهم من وصفه بالاستعمال الماذون فيه  
 وهو شرط واعتمد العلم مع حط ان الواجب عليه المثل وعليه